Rimak International Journal of Humanities and Social Sciences
ISSN: 2717- 8293

Research Article November 2022 Volume: 4 Issue: 6

ALGERIAN FAMILY IN THE SHADOW OF SOCIAL CHANGE

Mohammed ARZAZI [1]

Istanbul / Türkiye
p. 360-376

Received: 20/09/2022
Accepted: 11/10/2022
Published: 01/11/2022

This article has been scanned by **iThenticat** No **plagiarism** detected

Abstract:

This study represents a field approach to the Algerian family in relation to social change and aims to determine the extent to which the structure and function of the family have changed, as well as the implications of this change, particularly in relation to the family value system in general. The study concluded that social change has infected the structure and function of the family as the nucleus of society. The system of family values has undergone some changes, but the Algerian family still adheres to some traditional values, as they relate to the customs, customs and traditions of ancestors, such as marriage traditions and the celebration of religious events and holidays.

Keywords: Family, Social Change, Value System, Customs, Traditions.

http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.20.22

[1] Researcher, Higher school of applied sciences, Tlemcen, Algeria, arzazi_mohammed@yahoo.fr, https://orcid.org/0000-0002-8606-2573

Copyright © Published by Rimak Journal, www.rimakjournal.com
Rimar Academy, Fatih, Istanbul, 34093 Turkey
All rights reserved

الأسرة الجزائرية في ظل التغير الاجتماعي

محمد أرزازي[2]

الملخص:

تمثل هذه الدراسة مقاربة ميدانية للأسرة الجزائرية في علاقتها بالتغير الاجتماعي، وهي تهدف إلى معرفة مدى تغير بناء ووظيفة الأسرة، وكذا تداعيات هذا التغير لا سيما ما يرتبط بالنظام القيمي الأسري بشكل عام. لقد خلصت الدراسة إلى أن التغير الاجتماعي قد أصاب بنية ووظيفة الأسرة باعتبارها نواة المجتمع. أما عن نظام القيم الأسرية فقد شهد بعض التغيرات، لكن الأسرة الجزائرية لا زالت متمسكة ببعض القيم التقليدية، لارتباطها بعادات وأعراف وتقاليد السلف، مثل تقاليد الزواج والاحتفال بالمناسبات والأعياد الدينية.

الكلمات المفتاحية: الأسرة، التغير الاجتماعي، نظام القيم، العادات، التقاليد.

[2] الباحث، المدرسة العليا للعلوم التطبيقية، الجزائر، arzazi_mohammed@yahoo.fr

Volume: 4 Issue: 6

1. المقدمة:

التغير الاجتماعي سمة من سمات المجتمع الإنساني المعاصر. ولقد أصاب هذا التغير الكثير من النظم الاجتماعية خاصة الأسرة، فقد بات واضحاً أن الأسرة من حيث وظائفها وبنائها وأدوارها في حالة عدم استقرار و توازن. (عفاف، 2003، ص5).

ولم يقف علماء الاجتماع أمام هذه الظواهر الجديدة موقف متفرج بل ظهرت العديد من الدراسات و البحوث لرصد التغير الأسري، وأثره على نظام القيم داخل الأسرة في محاولة لتحديد علاقة التغير الاجتماعي بنظام القيم الأسري، وأسباب التغير الأسري الذي أصاب الأسرة في بنائها وتحولها من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النواة من ناحية. ومن ناحية أخرى التغيرات التي أصابت الأدوار والروابط العائلية وظهور المعايير والاتجاهات والقيم الجديدة، وقد كانت هذه الإسهامات انعكاسات للظروف المعاصرة. (سعد، 2005، ص18)

كما جاءت الدراسات الميدانية لترصد التغير الاجتماعي الذي أصاب الأسرة عامة والأسرة العربية خاصة، إذ تعيش الأسرة العربية وسط مجتمع متغير. المجتمع المحيط بالأسرة العربية لابد أن يؤثر فيها تأثيراً واضحاً، من شأنه أن يغير تركيبها الاجتماعي ووظائفها وعلاقاتها الداخلية والقرابية، ونظم زواجها واستقرارها البيتي. فضلا عن الآثار التي يتركها في قيم الأسرة وإيديولوجياتها وأساليب حياتها وطرق تفكيرها، ومركز المرأة فيها باعتبار أن المرأة تشغل الدور الأساسي في واقع الأسرة وتوجهاتها وفاعليتها في تحقيق أهدافها القريبة والبعيدة. (إحسان، 2005، ص 253). وهذه التغيرات في أنماط الأسرة من حيث البناء أو الوظائف أو القيم، ترتبط بدون شك بالنمو السريع للمجتمع مثل: التصنيع والتمدن والتحديث... إلخ. كما أن هذه التغيرات التي أصابت الأسرة ونظامها القيمي تختلف بلا شك من مجتمع لآخر. (عفاف، 2003، ص6).

2. أهداف الدراسة:

تمثل الدراسة مقاربة نظرية وميدانية حول التغير الاجتماعي، ومدى تأثيره على الأسرة باعتبارها النواة الأولى في المجتمع، وباعتبارها المسؤولة عن نقل التراث الاجتماعي والثقافي من جيل إلى جيل آخر. كما تعد المسؤولة عن تنشئة الطفل في ظل قيم واتجاهات ومعايير المجتمع. تهدف الدراسة إذا إلى معرفة مدى تأثير التغيرات الاجتماعية على النظام القيمي للأسرة.

3. الإشكالية:

تحتل الأسرة مكانة مرموقة بين المؤسسات الاجتماعية العديدة التي أقرتها المجتمعات الإنسانية المختلفة، وقد عمل قدمها وثباتها وتأكيد الديانات المختلفة عليها على دعم تلك المكانة. فالأسرة هي إحدى العوامل الأساسية في بناء الكيان التربوي وتجسيد عملية التطبع الاجتماعي وتشكيل شخصية الطفل وإكسابه بعض القيم والاتجاهات والأخلاق والعادات التي تبقى ملازمة له طوال حياته. فمنها يتعلم اللغة والدين، وهي السبب الرئيسي في حفظ كثير من الحرف والصناعات التي توارثها الأبناء عن الآباء. ولقد مرت الأسرة عبر العصور في مختلف المجتمعات بتطورات عديدة، ومن بين هذه المجتمعات المجتمع الجزائري الذي يعيش اليوم في عالم متغير، وتحاول برامج العولمة بكل أبعادها الهيمنة عليه. فهو بذلك يمر بتغير اجتماعي سريع وبعيد المدى في تأثيره. والأسرة كأحد أنساق هذا المجتمع تتأثر بهذا التغير، وبالتالي لا أحد يستطيع أن ينكر تغير الأسرة الجزائرية تبعاً لذلك ومن أجل الإحاطة بالموضوع

طرحنا الإشكالية التالية:إلى أي مدى يؤثر التغير الاجتماعي على بنية ووظيفة الأسرة الجزائرية؟ وما علاقة التغير الاجتماعي بالنظام القيمي للأسرة؟

4. الفرضيات:

من أجل الإجابة على تساؤلنا طرحنا الفرضيات التالية:

1. يؤثر التغير الاجتماعي على بنية ووظيفة الأسرة ويتجلى ذلك من خلال تحول الأسرة من الممتدة إلى النووية و خروج المرأة للعمل و التحول في العلاقات الأسرية.

2. التغير الاجتماعي لا يؤثر بشكل كبير على النظام القيمي للأسرة، فرغم تغير بنية الأسرة فإن القيم التقليدية لا تزال تحافظ على دورها في تأطير تصورات وممارسات الأفراد داخل الأسرة.

5. منهجية البحث:

إن استخدام أي منهج في البحث العلمي يتوقف على طبيعة الموضوع، فالمنهج هو طريقة موضوعية يتبعها الباحث لدراسة ظاهرة ما أو مشكلة ما أو حالة ما، فهو مجموعة منظمة من العمليات تسعى لبلوغ هدف (الذبيات، 1995، ص89). وقد اخترنا لمعالجة موضوع بحثنا المنهج الوصفي ويمكن تعريفه بأنه "طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة اجتماعية أو سكان معينين" (الذبيات، 1995، ص129).

كما اعتمدنا في منهجيتنا على تقنية المقابلة التي تعرف: بأنها محادثة يقوم بها فرد مع آخر أو مع أفراد، بهدف حصوله على معلومات لاستخدامها في بحث علمي" (الطراونة، 1998، ص69).

لقد اعتمدنا في منهجيتنا على تقنية المقابلة نصف الموجهة مع مجموعة من الأسر النووية حيث بلغ عددهم 23، منهم 14 في الحضر و09 في الريف. ويرجع اختيارنا للأسرة النووية في محاولة لمعرفة ما إذا كان التغير الاجتماعي قد غير أو أثر على بناء ووظيفة الأسرة، أو أنها تغيرت شكلياً فقط، وبالتالي فإن نظام القيم لا زال محافظاً على وجوده. وكذلك يرجع سبب اختيارنا إلى أسر تعيش في الريف وأسر تعيش في الحضر لمعرفة مدى تأثير التغيرات الاقتصادية والحضرية على القيم الأسرية بين المنطقتين. أما عن الإطار المكاني للدراسة فقد تمثل في ولاية تلمسان وهي تقع في أقصى الحدود الغربية مع المملكة المغربية. وامتدت الدراسة الميدانية من بداية شهر مارس 2020 إلى نهاية شهر ماي من نفس السنة.

6. التغير الاجتماعي وتأثيره على بنية ووظيفة الأسرة:

6 . 1. التأثير على بنية الأسرة:

تشير معظم البحوث التي تناولت الأسرة الجزائرية، أن الأسرة الممتدة هي النوع التقليدي الذي كان سائداً إذ أنها توصف بالعائلة الكبيرة، وهي عائلة موسعة تعيش في أحضانها عائلات زوجية تحت سقف واحد في حوش (بوتفنوشت، 1984، ص18). وهذا ما يؤكده أحد المبحوثين (52 سنة) "أنا كبرت في أسرة مع أبويا وجدي وجدتي وأعمامي وحتى عمتي المتزوجة كنا نسكن في

Volume: 4 Issue: 6

حوش كبير" ويقول مبحوث آخر (45 سنة): "كبرت في أسرة ريفية أي حوش كبير فيه والديا وإخوتي وأعمامي المتزوجين وأولاد وبنات أعمامي وجدي وجدتي ".

أما بالنسبة للأسرة العصرية فنجد معظم المبحوثين يعيشون في أسرة نووية، وهي تتكون من زوج وزوجة وأولاد غير متزوجين، وهذا ما أشارت إليه الإحصائيات التي تدعم اتجاه زيادة حجم الأسرة النووية مقارنة بحجم الأسرة الممتدة، ويؤكد محمد قويدري وحميد خلدون على أن المخطط الأسري الجزائري يعطي انطباعاً قوياً بأن المستقبل سيكون للأسرة البسيطة، الأسرة المحدودة، تهيمن ويبدو أنها تترسخ مع مرور الزمن. (محمد، 2006، ص15). وما يمكن ملاحظته من خلال هذه الدراسة الميدانية هو تحول الأسرة الجزائرية الممتدة إلى أسرة نووية.

وترى بعض الدراسات أن الأسرة النووية تتميز بتقلص عدد أفرادها أي حجم الأسرة النووية أصغر من حجم الأسرة الممتدة، وبالتالي فإنها تحولت ويعتبر حجم الأسرة الصغير من أهم الدعائم التي تقوم عليها الأسر اليوم، وهو من أهم الفوارق التي عرفتها الأسرة المعاصرة عن الأسرة الممتدة، (عوفي، 2003، ص129). إذ نجد في عينة الدراسة والتي كانت معظمها أسر نووية هي أصغر حجماً من الأسرة الممتدة التي كانت تعيش فيها عدد من الأسر. إذ نجد عدد أفراد أسرة أحد المبحوثين(53 سنة):05 أفراد، في حين أن الأسرة التي كان يعيش فيها كانت أسرة ممتدة متكونة من عدة أسر كما يقول: "كبرت في عائلة كبيرة مع الجد والجدة والأعمام المتزوجين والأب والأم".ونجد عدد أفراد أسرة مبحوث آخر (51 سنة):8 أفراد،في حين كانت أسرة والده مكونة من 4 أفراد كما يقول "عشنا أنا وأبي وأمي وإخوتي المتزوجين وأخواتي والجد و الجدة".

وبالتالي فإن الأسرة الجزائرية المعاصرة هي أسرة نووية أكثر منها ممتدة، ورغم هذا التحول في الشكل، إلا أنها لا تعتبر أسرة نووية منعزلة كما هو الحال في الدولة المتقدمة أو الغربية، فمن خلال دراستنا الميدانية لاحظنا أنه رغم استقلال الأسرة من ناحية المسكن، إلا أنه لا تزال هناك علاقات بين الأسرة الأصلية والأسرة الجديدة أو النووية. وهذا ما أجمع عليه معظم المبحوثين بقولهم بأنهم رغم انفصالهم عن الأسرة الممتدة إلا أن هناك حنين وأمل في العودة إلى الأسرة الكبيرة. حيث يقول أحد المبحوثين(مكان الإقامة حضري): "أفضل العيش مع الوالدين لأني أحس برابطة قوية وعلاقة تعاون وحب". وعلى الرغم من التعديلات التي أدخلت على هذا الاتجاه، إلا أن الأسرة ستظل من وجهة النظر العلمية الغربية نواة منعزلة وقد يصدق هذا الوصف على الأسرة في المجتمعات الغربية المتقدمة، لكن إذا نظرنا إلى الأسرة العربية في عمومها نجد بالفعل الأسرة أسرة نواة بنائيا ولكنها لم تتحول إلى منعزلة (عفاف، 2003، ص33). وقد توصل عدي هواري في دراسته حول الأسرة والرابطة الاجتماعية، إلى أنه حتى وإن كان هناك أزواج مع أطفال، مكونين وحدات منزلية مستقلة مكانياً، من الصعب اعتبارها كأسر زوجية عندما نأخذ بعين الاعتبار طبيعة العلاقات مع الأسرة الأصل وأفرادها إطراد زيادة التبعية العاطفية والتبعية الثقافية. كل ذلك يمنع الأسر النووية من الاستقلال وتشكيل أسر زوجية. (محمد، 2006، ص25). وحول هذه الفكرة أجاب أحد المبحوثين(مكان الإقامة حضري) بقوله: "أفضل العيش بمفردي لأن المعيشة أصبحت صعبة ومكلفة لكن دون أن أنسى الوالدين". ويقول مبحوث آخر(مكان الإقامة حضري): "رغم أني انفصلت لكن أفضل العيش مع والدي وأنا أزورهم كل مرة".

تشير بعض الدراسات إلى أنه في بعض الحالات ونتيجة لأزمة السكن يكون الابن المتزوج مضطراً إلى السكن مع أسرة الوالدين إلا أن هذا ليس بقاعدة عامة، فبمجرد حل مشكلة السكن نجد الزوجان حريصان على الاستقلال دون تردد. (عفاف، 2003، ص134). لذلك أجاب أحد المبحوثين(45 سنة) أن لديه ابن متزوج يسكن معه وعن سبب إقامة ابنه المتزوج معه فيقول: "الدوافع التي أدت بابني إلى أن يسكن معي هي عدم استفادته من سكن، والكراء باهض الثمن والمعيشة صعبة". فمن

العوامل المؤدية إلى نشأة الأسرة الممتدة من جديد مشكل السكن، بالإضافة إلى الظروف المعيشية الصعبة التي يفرضها الواقع الاقتصادي.

ترى بعض الدراسات أن العوامل الاقتصادية لها دور واضح في تغير النسق والبناء العائلي داخل المجتمع الجزائري، فالعائلة الجزائرية هي في حالة تحول متسمر من عائلة ممتدة إلى عائلة نووية لضرورة يفرضها الواقع المعيشي. حيث يؤكد أحد المبحوثين (مستوى معيشي متوسط) أن سبب الانفصال عن الأسرة الكبيرة هو: "الأسباب التي جعلتني أخرج من منزل والدي هي أن أبي أخرجني سبب عدم إسهامي في مصروف البيت". وكذلك يقول مبحوث آخر:" أنا انفصلت عن أسرة الأب، وأفضل أن أعيش في بيت خاص بي أنا والزوجة والأولاد فقط لأن المصروف غالي والأبناء عددهم لابأس به ومهما كان المصروف لا يكفي". بالإضافة إلى العامل الاقتصادي هناك عامل اجتماعي وهو أن المستوى الصحي في الجزائر عرف تحسناً كبيراً، مما أدى إلى ارتفاع عدد المواليد وبالتالي زيادة حجم الأسرة نتيجة ارتفاع عدد أفرادها مقارنة مع مساحة المسكن، وبالتالي فإن ارتفاع عدد الأفراد وضيق السكن دفع بعض أفراد العائلة لكي يتركوا المنزل الكبير (بوتفنوشت، 1984، ص128)، حيث يقول أحد المبحوثين(مكان الإقامة حضري): "سبب انفصالي عن أسرة الوالدين كنت أعيش أنا وأبنائي في حوش مع جدي وجدتي وأعمامي المتزوجين والأعمام والعمات غير المتزوجين، فأحسسنا بضيق المسكن". كما ترى دراسات أخرى أن سبب تحول الأسرة الممتدة إلى نووية يعود إلى أسباب حضرية، منها الهجرة المتزايدة من الريف إلى المدينة، وكذلك قرب السكن في المدينة من العمل والمدرسة،حيث أكد أحد المبحوثين(المهنة معلم):" بأن سبب انفصاله عن أسرة الوالدين هو منحه مسكن بالقرب من عمله، وكذلك سبب انفصال ابنه المتزوج كان بسبب العمل". ويجيب آخر بقوله(مكان الإقامة حضري) "أنا انفصلت عن منزل الوالدين لأن أبنائي وبناتي أصبحوا كباراً وكانت لديهم رغبة في التمدرس "كما أن معظم المبحوثين الذين يسكنون في المدينة هم من أصل أسر ممتدة كانت قاطنة في الريف.

لكن رغم ذلك فإنه إلى جانب عوامل التغير الاجتماعي المتمثلة في العامل الحضري والاقتصادي والاجتماعي وهي عوامل خارجية أدت إلى تحول الأسرة الممتدة إلى أسرة نووية. هناك عوامل أخرى يسميها الباحثون عوامل داخلية كانت وراء هذا التغير، حيث ترى إحدى الدراسات أن الانتقال من الريف إلى الحضر، وانتشار التصنيع من أهم العوامل التي أدت إلى تغيرات في الخصائص البنائية للأسرة، إلا أن هناك تشكيك في هذه العلاقة، فقد كشفت البحوث على أن تفكك الأسرة الريفية في كثير من الأحيان كان بسبب حق الإرث بالإضافة إلى مشاكل داخل الأسرة. (عفاف، 2003، ص75). وقد قال عن هذا أحد المبحوثين(54 سنة):"انفصلت عن الأسرة الكبيرة لأن المسكن كان ملكاً للورثة وكان لزاما علي أن أتركه". وقد كانت هذه الإجابة عند غيره من المبحوثين، كما أجاب بعضهم بأن انفصالهم عن الأسرة الممتدة كان بسبب المشاكل بين الزوجة والأخوات والأم وزوجات الأعمام وزوجات الإخوة". حيث يقول أحد المبحوثين(مكان الازدياد ريفي): "انفصلت بسبب المشاكل والمناوشات التي كانت تحدث بين والدتي وأخواتي من جهة وزوجتي من جهة أخرى، لذلك قررت أن أشتري مسكنا في إحدى العمارات".

انطلاقاً مما سبق فإن الأسرة الجزائرية المعاصرة عموماً والأسرة التلمسانية بشكل خاص قد تحولت إلى أسرة نووية، بعدما كانت في البنية التقليدية أسرة ممتدة. ويرجع تحول الأسرة التلمسانية إلى أسرة نووية نتيجة عوامل خارجية منها الظروف الاقتصادية أو الظروف المعيشية، بالإضافة إلى العوامل الحضرية والمتمثلة في الهجرة من الريف إلى المدينة، لكن رغم أن معظم الدراسات التي أشارت إلى أن الأسرة الجزائرية قد تغيرت بنائياً ووظيفياً تحت ظروف التحضر والتصنيع وغيرها، أكدت أن الأسرة النووية لا تزال مرتبطة عاطفياً واجتماعياً بالأسرة الأصلية أو العائلة الكبيرة، رغم استقلالها عنها في السكن. وبذلك يصعب أن نطلق على الأسرة النووية الجديدة أسرة نووية مستقلة كل الاستقلال، كما هو موجود في المجتمعات المتقدمة أو الغربية. إن الأسرة الجزائرية تأخذ شكلا دائريا في تطورها،وبالتالي فإن تغير شكل الأسرة من الممتدة إلى النووية ليس بتغير كامل، فهي لا يمكن وصفها بالانعزالية، كما أنها

Volume: 4 Issue: 6

لم تتخل عن جميع قيمها وتقاليدها وعاداتها المرتبطة بالبنية الأسرية التقليدية، وبالتالي فإن تغير الأسرة الجزائرية يسير بوتيرة بطيئة مقارنة بتغير الأسرة في المجتمع الغربي والذي يسير بوتيرة أسرع.

6. 2. التأثير على وظيفة الأسرة:

6. 2. 1. خروج المرأة للتعليم والعمل:

ترى الدراسات السوسيولوجية التي تناولت الأسرة عامة والأسرة العربية خاصة، أن من بين أهم التغيرات التي تمس الأسرة هي خروج المرأة إلى التعليم ودخولها مجال العمل.

إذ تتسم النظرة التقليدية لعمل المرأة وتعليمها بالأمور الثانوية، بمعنى أن خروج المرأة للعمل والتعليم هو دور ثانوي، وعلى المرأة أن تركز على دورها الأساسي المتمثل في الزواج والإنجاب، ومكان المرأة المناسب حسب الاعتقاد السائد هو البيت. (عوفي، 2003، ص145) ، حيث يقول أحد المبحوثين "أنا والدي لم يكن يسمح للبنت بأن تدرس أو تعمل لأن العادات والتقاليد في ذلك الوقت لم تكن تسمح لها بالتعليم والعمل" ويقول مبحوث آخر(53 سنة): "البنت أو المرأة لم تكن تدرس ولا تعمل لأن الوالدين كانوا يخافون عليها من كلام الناس، وأيضاً البنت تمثل شرف العائلة لهذا لم تكن تخرج من الدار". في هذا السياق يؤكد مصطفى بوتفنوشت في دراسته حول العائلة الجزائرية، بأن من أهم قيم الأسرة التقليدية هو "الشرف" حيث يقول: "في نظام القيم، يبدو أن كل شيء ينصب حول الشرف". (بوتفنوشت، 1984، ص53). وبالتالي فإن خروج المرأة أو البنت من أسرة والدها أو زوجها يعد خروجاً عن هذا القانون الذي هو الشرف، إذ أن القيم تدل على أنواع المعتقدات التي يحملها الشخص أو المجموعة أو المجتمع بأسره، ويعتبرها مهمة ويلتزم بها وتحدد له عادة الصواب من الخطأ، والصالح من الطالح والجيد من السيء، والمقبول من المرفوض في السلوك الإنساني. (المغربي، 1995، ص144) كما تعرف المرأة في البنية التقليدية من خلال موقعها الانعزالي بالنسبة لعالم الرجال. ومن خلال وضعيتها النسوية المتميزة بالتحفظ والتواضع والتي عليها الاحتفاظ بها اتجاه الرجل، وبالخصوص اتجاه الرجل الغريب عن الأسرة، (بوتفنوشت، 1984، ص281). حيث يؤكد على هذا أحد المبحوثين(45 سنة) بقوله: "أبي لم يكن يسمح للبنات بأن يتعلموا أو يعملوا، وكان يقول لا أريد أن يرى بناتي رجال غرباء، والبنت مكانها المقدس هو المنزل". يقول مبحوث آخر (52 سنة) :"الوالدين لم يكونوا يسمحون للبنت بأن تدرس لأنه في مخيلتهم أن وظيفة المرأة هي فقط طهي الخبز والطعام وإعداد الحليب وجمع الحطب، المرأة فقط للبيت". وبهذا تحدد البنية الاجتماعية التقليدية دور المرأة داخل البيت، إنه مكانها المفضل والضروري والذي حدده لها المجتمع ورسخته الأعراف والتقاليد.

أما المرأة المعاصرة فمن بين الإنجازات التي تحققت لصالحها داخل المجتمع الجزائري، يحتل التعليم مكان الصدارة سواء من حيث أعداد النساء والفتيات المتعلمات أو من حيث تراجع نسبة الأمية، أو من حيث تمكن النساء من اعتلاء مناصب والدخول إلى وظائف ما كان لهن أن يحلمن بها قبل انتشار التعليم، (المرأة، 2004، ص6). حيث تحولت تلك النظرة التقليدية للفتاة "كست بيت" إلى امرأة ابنة عائلة، لكنها كذلك مواطنة لها حق التعليم والعمل خارج البيت. (بوتفنوشت، 1984، ص259) ، إذ يؤكد معظم المبحوثين أن لديهم بنات يزاولن الدراسة وهم يسمحون لهن بإنهاء الدراسة في الجامعة، كما يوجد بعضهم من لديه بنات يزاولن الدراسة في الجامعة وبعضهن متحصلات على شهادات جامعية، بالإضافة إلى خروجهن إلى ميدان العمل وهذا في الحضر كما في الريف. كما أن نظرة المبحوثين حول تعليم وعمل المرأة كانت مقبولة وإيجابية.حيث يقول أحد المبحوثين (مكان الإقامة ريفي) "لدي بنتان تدرسان، واحدة في الثانوية والأخرى في الجامعة، سأتركهما تكملان دراستهما لأن الفتاة التي تدرس شيء جميل ومشرف ". ومن هنا نرى أن تلك النظرة التقليدية اتجاه المرأة قد تغيرت، صورة المرأة التقليدية أو صورة الأم التي تهتم بشؤون المنزل و

الأطفال، والزوجة التي يعولها زوجها ويتكفل بمطالبها. ففي إطار هذه التقاليد فرض على المرأة عدم التعليم وعدم الخروج للعمل، ومع إعطاء فرصة التعليم بدأت تخرج للعمل. (عفاف، 2003، 217).

وإذا ما قارنا وضعية المرأة الجزائرية من خلال البنية التقليدية والبنية المعاصرة للأسرة، فإننا سنجد أن هذه الوضعية تغيرت، حيث أنه كان هناك اعتقاد بأن مكان المرأة هو البيت وإذا كان من الضروري أن تدرس أو تعمل، فعليها أن تدرس من مستوى الابتدائي حتى مستوى الثالثة ثانوي، وإذا كان أيضاً من الضروري أن تعمل فعليها أن تختار الأعمال البسيطة. وهذا ما لمسناه في قول أحد المبحوثين (49 سنة) الذي أجابنا:" بأن والده كان يسمح للبنت بأن تدرس حتى سنة ثالثة ثانوي ثم يزوجها". أما اليوم فإن الإحصاءات تشير إلى ارتفاع نسبة الفتيات في مجال التعليم والشغل.فأول ما يلفت الانتباه حول ما يتعلق بوضعية المرأة الجزائرية خاصة في التعليم، هو النسب العالية لتمدرس الفتيات في كل أطوار التعليم، وخاصة تلك النجاحات التي حققتها على مستوى التعليم العالي". (المرأة، 2004، ص8) بالإضافة إلى الإنجازات الفردية والجماعية للمرأة في ميدان العمل، هذه التغيرات بالنسبة للمرأة ومكانتها في الأسرة تعتبر من أهم آثار التغير الاجتماعي، حيث ترى الدراسات أن من أهم التغيرات الاجتماعية التي حدثت في الأسرة العربية، هي أن هذه الأسرة تغيرت نتيجة خروج المرأة للعمل. وحصولها على الفرص المادية للرجل في التعليم وهو من أهم تأثيرات التغير الاجتماعي المباشر على الأسرة، كما أحدث تغيراً بالنسبة للمرأة. (عفاف، 2003، ص64). فقد كانت هناك العديد من التقاليد الاجتماعية والقيم الثقافية التي كانت راسخة عند النساء أو عند آبائهن و التي أعاقت تغيرها وانطلاقها في المجتمع. (عفاف، 2003، 217). وهذا ما أكدته دراستنا الميدانية إذ أن معظم المبحوثين لديهم بنات يزاولن الدراسة وفي جميع أطوار التعليم، ويؤكد معظم هؤلاء المبحوثين أن عادات وقيم الأسرة الجزائرية وثقافة المجتمع الجزائري، كانت سبباً في عدم خروج المرأة للتعليم والعمل. لذلك فإن من أهم العوامل التي أثرت في تغير الأسرة زيادة نسبة التعليم ودخول المرأة إلى ميدان العمل.

لكن تغير وظيفة المرأة يدفعنا إلى طرح التساؤلات التالية: ما هي أسباب أو عوامل تغير وضعية المرأة؟ وهل تغيرت فعلا تلك النظرة التقليدية لدى الرجل اتجاه تعليم وعمل المرأة؟

تشير الدراسات الاجتماعية إلى أن خروج المرأة إلى التعليم ودخولها مجال العمل كان من بين التغيرات الاجتماعية التي عرفها المجتمع، وكان لها أثر على بنية ووظيفة الأسرة، كما غير العديد من القيم والعادات الخاصة بالبنية الأسرية التقليدية. حيث تلعب الكثير من العادات والمفاهيم والقيم تأثيرات مباشرة على اتجاهات وسلوك الأفراد بما في ذلك تنظيم الأسرة مثل الزواج المبكر. ويؤكد معظم المبحوثين أن سبب عدم دخول الفتاة المدرسة أو سبب عدم إنهائها لتعلميها هو الزواج في سن مبكرة. حيث يقول أحد المبحوثين(51 سنة): "والدينا لم يكونوا يسمحون للبنت بأن تتعلم لأنها كانت تمكث في البيت تحضر الفطور وترعى شؤون البيت وتساعد أمها، وعندما تبلغ 14 سنة يزوجونها" وهذا ما أجمع عليه المبحوثين بأن الفتاة كما يقول أحد المبحوثين(مكان الإقامة ريفي):" البنت في ذلك الوقت لم تكن تدرس ولم تكن تعمل، بل كانت تقعد في الدار حتى تتزوج". أما بالنسبة للأجيال الحالية فإن الفتاة تتزوج عند سن متأخرة و يمثل هذا الاتجاه أحد التغيرات السلوكية داخل الأسرة وقد يرجع ذلك لقضاء فترة طويلة في التعليم، وبالتالي فإن التعليم والعمل بالنسبة للمرأة هو مظهر من مظاهر التغير الاجتماعي، الذي كان له أثر على بعض قيم وعادات الأسرة الجزائرية، حيث أن التعليم وعمل المرأة وتحررها الفكري والاقتصادي قد أدى إلى تغيرات هامة داخل الأسرة وداخل المجتمع. ومن خلال دراستنا الميدانية، أكد معظم المبحوثين على أن المهن المناسبة والتي يسمح لبناته العمل فيها هي التعليم والطب و الإدارة، والتي تعد مهناً مؤنثة اجتماعياً كما أن الوظائف التي تقوم بها المرأة في هذه القطاعات لا تدل على تغير كيفي. إذ تعتبر مديرة ومسيرة شؤون المنزل وبالتالي لها قابلية العمل في مجال التسيير والإدارة، كما أنها تعتبر المسؤولة الأولى عن صحة أفراد العائلة وتربية الأبناء،

Volume: 4 Issue: 6

وبذلك يمكنها إذن العمل في قطاعي الصحة والتربية، وخروجها إلى العمل في قطاعات الإدارة والصحة والتربية هو ليس سوى امتداداً لوظائفها المنزلية. (محمد، 2006، ص13).

إن عمل المرأة بقي مرتبطاً بالظروف الاقتصادية للعائلة، فالضرورة الاقتصادية هي التي جعلت الرجل يسمح للمرأة بالخروج للتعليم والعمل. بالإضافة إلى العامل الاقتصادي هناك عامل حضري يتمثل في الهجرة، حيث ترى بعض الدراسات بأن من العوامل التي دفعت المرأة للخروج إلى التعليم والعمل هو ازدياد معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة، نتيجة تطور وسائل النقل وبالتالي سهولة عملية التنقل من الريف إلى المدينة، الأمر الذي أتاح فرصة التعليم للمرأة والخروج للعمل. (الضبع، 2005، ص215). يؤكد أحد المبحوثين (مكان الإقامة حضري):" أنا والدي في الماضي لم يكن يسمح للفتاة بأن تدرس أو تعمل لأننا كنا نسكن في الريف ولم تكن هناك مدارس ولم يكن يسمح للفتيات بالتنقل، لكن أنا أسمح لبناتي بأن يدرسن ولقد غيرت مكان السكن وانتقلت من الريف إلى المدينة لكي تتمكن بناتي من إكمال دراستهن تدخلن مجال العمل". وبالإضافة إلى العامل الاقتصادي والحضري هناك العامل الاجتماعي المتمثل في توفر فرص التعليم حيث تؤكد إحدى الدراسات التي أجريت على الأسرة الجزائرية على أن العامل الاجتماعي المتمثل في التعليم من أهم العوامل التي أثرت في تغير الأسرة الجزائرية، وخلقت نوعاً من الوعي الاجتماعي لدى أفرادها وتمكنت من تغيير المعتقدات التقليدية والمواقف والاتجاهات التي كانت سائدة، وقد استفادت المرأة الجزائرية من مجانية التعليم حسب أمرية 16 أفريل 1976. وبذلك ارتفعت نسبة التحاق الفتيات بالمدارس، بالإضافة إلى أن المناهج التربوية المقررة لكل مستويات التعليم، هي مناهج واحدة بحكم نظام التعليم المختلط، فلا فرق بين الجنسين في التعليم.كما أن الشيء الملفت للانتباه هو أن المرأة الجزائرية شهدت في مجال العمل تطوراً كبيراً، ويعد قطاعي الصحة والتعليم من أكبر المجالات التي استقطبت المرأة الجزائرية.

وهذا ما لمسناه في دراستنا الميدانية حيث يقول أحد المبحوثين (المستوى التعليمي جامعي): "المرأة التي تدرس أو تعمل شيء عادي ويجب على المرأة أن تدرس لكي يكون لديها مستوى ثقافي وأنا أساعد بناتي لكي يتعلمن ويكملن دراستهن". ويقول مبحوث آخر:(المستوى التعليمي جامعي) "أنا اسمح لبناتي كي يكملن دراستهن ويعملن لأن الدين الإسلامي لم يجعل الدراسة والعمل فقط حكراً على الرجل، والمرأة التي تدرس أو تعمل الآن تشرف المجتمع".

ما يمكن الخروج به من خلال هذه الدراسة الميدانية حول أثر تعليم وعمل المرأة على قيم الأسرة، هو أن النظرة التقليدية للمرأة حول خروجها للتعليم والعمل كانت منصبة حول قيم "الشرف والحرمة والحشمة والعيب". إذ يجمع معظم المبحوثين على أن الوالد أو رب الأسرة أو الرجل بصفة عامة كان يرى في خروج المرأة للعمل أو التعليم، هو خروج عن نطاق العادات والتقاليد والأعراف. حيث يقول أحد المبحوثين "أنا والدي لم يكن يسمح للبنت بأن تدرس أو تعمل، عندنا هذا عيب ويطيح بشرف العائلة" أما اليوم وضعية المرأة المعاصرة قد تغيرت وأصبح يسمح لها بالخروج للتعليم وإكمال دراستها حتى تبلغ أعلى المستويات، وتم السماح لها كذلك بدخول ميدان العمل. فقد أجمع معظم المبحوثين على السماح للفتاة بالدراسة وإنهائها وكذلك السماح لها بالعمل. ومن بين الدراسات التي تؤكد هذه الفكرة دراسة جبران الذي يرى أن أهم متغير في ميدان الأسرة كان إقدام المرأة على دخول ميدان التعليم والعمل. (الضبع، 2005، ص219) ، وقد اعتبر البعض أن من مظاهر التغير الاجتماعي هو دخول المرأة الجزائرية الحياة العامة، حيث أثر هذا التغير في مكانة المرأة على بعض القيم الأسرية منها الزواج المبكر. وأجمع المبحوثين على أن البنت في البنية التقليدية كانت تتزوج في سن مبكرة، إلا أن تعليم الفتاة وإنهاء الدراسة اليوم يأخذ منها سنوات عديدة، وهذا ما ساهم في تأخر سن الزواج لدى الفتاة من الجيل المعاصر. لكن رغم هذه التغيرات التي حققتها المرأة إلا أن القيم الثقافية المتوارثة تقف حجرة عثرة أمامها حيث لا تزال تلك النظرة، نظرة الرجل التي ترى أن مكان المرأة هو البيت والزواج. فقد أكد أحد المبحوثين على أنه لا يسمح لبناته بالدراسة لأنه يرى أن مكان البنت، هو البيت وأن العمل والتعليم يفقدانها دورها كزوجة وأم. ومهما يكن يعد خروج المرأة

للتعليم والعمل عند المبحوثين أمراً ضرورياً، إذ تفرض الظروف الاقتصادية على المرأة التعلم والعمل وهذا من أجل مساعدة وإعالة والدها أو زوجها، وقد أكدت ذلك بعض الدراسات التي ترى أن الدافع الاقتصادي كان وراء خروج المرأة للتعليم وتغير دورها بسبب العمل بالإضافة إلى التغيرات الاقتصادية التي فرضت على المرأة التعليم والعمل. وما يمكن استخلاصه في الأخير هو أن وضعية المرأة في البنية الأسرية المعاصرة قد تغيرت مقارنة مع مكانتها داخل البنية الأسرية التقليدية، لكن رغم ذلك لا تزال بعض القيم والعادات والتقاليد راسخة. وبالتالي فإن الأسرة الجزائرية المعاصرة لم تفقد جميع قيمها وعاداتها وتقاليدها المتعلقة بثقافتها التقليدية، بل هناك ما يسمى بالالتزام الثقافي لدى الأجيال المعاصرة حيث لا تزال بعض عناصر الثقافة التقليدية الخاصة بالجيل الماضي تؤثر في ثقافة الجيل الجديد.

6. 2. 2. العلاقات الأسرية:

بالنسبة للعلاقات الأسرية في البنية التقليدية الأسرية ترى معظم الدراسات أنها يخيم عليها الجو الديكتاتوري. إذ يحتل الأب منزلة أعلى بكثير من منزلة الأم وغالبا ما ينفرد بالقرارات إزاء شؤون العائلة و الأولاد. (عوفي، 2003، ص129)، فهو يمثل رجل دين ومعلم، وهو القائد الروحي الناقل للقوانين والعادات والأحكام التقليدية، ويمثل السلطة الاقتصادية. (بوتفنوشت، 1984، ص66). إذ يؤكد أحد المبحوثين (السن 50) حول هذا بقوله: "مكانة الوالد كبيرة يحترمه ويهابه الصغير والكبير".ويقول آخر:" الأب هو المسؤول والشيخ والمعلم ورب العائلة ".أما بالنسبة للأم فإنها تتمتع بسلطة أقل من سلطة الأب الذي يكون مطاعاً ومهاباً من طرف أبنائه.

أما عن العلاقات بين أفراد الأسرة الممتدة فكانت هناك علاقة احترام بين أفرادها. وهي علاقة متبادلة خاصة بين الجيل الأصغر و الجيل الأكبر. (الضبع، 2005، ص169). يقول أحد المبحوثين (55 سنة): "كانت علاقة احترام أفراد الأسرة، كبرنا على هذا الاحترام فالأصغر منا يحترم الأكبر". وهذا ما أكده مصطفى بوتفنوشت إذ يقول: "أن أساس العلاقات بين أفراد العائلة هو قيمة الاحترام العميق، وهذا الاحترام أساس الحشمة والخوف من الشيء المعيب". (بوتفنوشت، 1984، ص64) ، وفيما يخص علاقة الإخوة بالإخوة فكانت هي الأخرى تقوم على الاحترام والحشمة وكان هناك نوع من التفريق بين الجنس، إذ على المرأة أن تقف إزاء رجال العائلة موقفاً متحفظاً، وعلى الرجل أن يتجنب الاجتماع مع نساء العائلة ولا يجري معهن نقاشاً طويلاً. وعندما يكون الأطفال الذكور والبنات من نفس الجيل لا يوجد بينهم علاقات حميمية وودية، فالعلاقات بين الأخ والأخت ضعيفة، فالبنين يلتحقون بالرجال منذ البداية أما البنات فيبدأن في تعلم شؤون المنزل اليومية. (بوتفنوشت، 1984، ص64) ، وهذا ما لمسناه من خلال دراستنا الميدانية حيث كانت بعض الأسئلة في مقابلتنا تدور حول العلاقات الأسرية، وقد أجمع معظم المبحوثين على أن العلاقات الأسرية كانت تقوم على مبدأ الاحترام والحشمة اتجاه الأب باعتباره رب الأسرة وكذلك علاقة احترام اتجاه الأم. وكانت هناك علاقة احترام وحشمة بين الجيل الأكبر والجيل الأصغر، أما بالنسبة للعلاقات بين الجنسين فكانت محدودة، حيث يؤكد أحد المبحوثين (49 سنة)على ذلك بقوله: "كان الوالد قائد الأسرة وكنا نهابه ونحترمه وكانت علاقتي مع أبي وأمي بسيطة تتمثل في التحية وبعض أوامر العمل وكنت أحترمهم كثيراً، أما علاقتي مع أخواتي البنات فكانت كذلك بسيطة وكانت علاقة احترام، خاصة أن وظيفتهن كانت تتمثل في غسل الملابس وإعداد الطعام".ويقول مبحوث آخر(42 سنة) "كانت علاقتي مع والدي علاقة احترام وأخواتي البنات كنا نحترمهن لكن لم نكن نجلس معهن".

ما يمكن استنتاجه حولها العلاقات داخل البنية الأسرية التقليدية هو أن العلاقات كانت محددة حسب الجنس و السن، وبالتالي فإن هذه العلاقات سوف تؤثر على العلاقات الأسرية، خاصة فيما يتعلق باتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون المنزل والتي كانت بيد الأب الذي هو رب الأسرة وصاحب السلطة، ونظراً لكون الزوج أو الأب هو الذي يعول الأسرة اقتصادياً ويمثلها في المجتمع وهو الذي يعمل طوال الوقت، فإن هذا قد أكسبه دوراً مسيطراً وأعطى له سيطرة على الزوجة والأبناء. (عفاف، 2003، ص283)

Volume: 4 Issue: 6

هذا النمط التقليدي لدور الزوج هو الذي ركز السلطة في يد الرجل. (عفاف، 2003، ص283)، حيث يؤكد على ذلك أحد المبحوثين بقوله(60 سنة): "كان أبي هو كل شيء، هو من يقضي مصروف البيت، وكنا نحترمه ولم يكن يشرك أحداً في اتخاذ قراراته، كان يتخذها لوحده". كما أن من مميزات المجتمع الجزائري هو أنه مجتمع ذكوري، حيث كانت العادات والتقاليد تفرض على الرجل بأن تكون بيده كل قرارات أسرته، أما المرأة و الأبناء فعليهم الطاعة فقط. وهذا ما وجدناه في إجابة معظم المبحوثين الذين أكدوا على أن الأب هو رب الأسرة وكان يتخذ كل القرارات لوحده والأم والأبناء ليس لهم أي قرار في ذلك وهذا بحكم أن العادات تفرض ذلك. حيث يجيب أحد المبحوثين(مكان الإقامة ريفي) بأن والده كان هو صاحب القرارات فيقول: "أبي هو الذي كان يتخذ القرارات لوحده. ولم نكن نشاركه لا نحن ولا الأم، لأن هذا شيء عيب ولا يليق".

أما في الأسرة المعاصرة فتشير معظم الدراسات إلى أن العلاقات الأسرية قد تغيرت، حيث أصبحت الأسرة النووية يخيم عليه الجو الديمقراطي، وأصبحت العلاقة خاصة بين الرجل والمرأة أكثر مرونة. (عفاف، 2003، ص169). وهذا ما لمسناه من خلال الدراسة الميدانية، إذ صرح معظم المبحوثين أنهم يشاركون زوجاتهم في قرارات البيت وبأنهم يسمحون بذلك حتى لأبنائهم ذكوراً كانوا أو وإناثاً. حيث يقول أحد المبحوثين(65 سنة): "نعم تشاركني زوجتي وأبنائي في كل القرارات". ويقول مبحوث آخر(42 سنة): "نعم تشاركني الزوجة والأولاد في اتخاذ القرارات الخاصة بالمنزل". لقد تحولت تلك العلاقة المتمثلة في التسلط والديكتاتورية إلى علاقة أكثر ديمقراطية واستبدلت قيم الحشمة و الحرمة والعيب بالحوار والمسؤولية للجميع. يقول أحد المبحوثين أيضاً(55 سنة): "نعم تشاركني زوجتي وحتى الأبناء في اتخاذ القرارات لكي يحسوا بأن عندهم مسؤولية". ويقول آخر(مكان الإقامة حضري): "نعم تشاركني زوجتي وأبنائي في اتخاذ القرارات الخاصة بالمنزل لأن كلنا نعيش في هذا البيت ويجب أن يكون لكل واحد رأي يشارك به." كذلك بالنسبة للأبناء فإن تلك الصورة التي رسمتها العادات والتقاليد للابن المطيع البار الذي ينفذ أوامر والده دون مناقشة قد تحولت، و الابن أصبح حراً في اتخاذ قراراته. " وقد أكدت بعض الدراسات "بأن هناك تغير ملحوظ في الأبعاد البنائية للأسرة حيث حدث تغير المراكز والأدوار لكل من الزوج والزوجة وتم التأكيد على الديمقراطية في العلاقات، وبدأت أنماط جديدة من السلوك في الظهور بين أفراد الأسرة منها المساواة و المشاركة في القرارات، وأصبحت المسؤولية جماعية بين الرجل والمرأة. (عفاف، 2003، ص75). وقد تغيرت السلطة التقليدية للرجل وأصبحت محل مناقشة، ولذلك تقوم العلاقة داخل الأسرة سواء بالنسبة للرجل أو أولاده أو زوجته على أساس التفاهم و التعاون في المحل الأول. (عفاف، 2003، ص209).

إن هذه التحولات في العلاقات كانت نتيجة عوامل منها العامل الاقتصادي. فالأب أو الزوج هو الذي كان يعيل الأسرة اقتصاديا ويمثلها في المجتمع وهو الذي يعمل طوال الوقت، الشئ الذي أكسبه دوراً مهماً وأعطى له سيطرة على الزوجة وعلى الأبناء (عفاف، 2003، ص283). لكن مع تحول الاقتصاد من الزراعي إلى الصناعي وإعطاء استقلالية للأبناء وكذا خروج المرأة للعمل أصبحت العلاقات أكثر ديمقراطية، وظهرت أنماط المساواة بين أفراد العائلة (عفاف، 2003، ص284). وهذا ما استنتجناه من خلال دراستنا الميدانية إذ أكد معظم المبحوثين على أن الأب في البنية الأسرية التقليدية،كان هو المسؤول الأول عن اقتصاد الأسرة ككل مما أعطاه مسؤولية اتخاذ القرارات. أما اليوم فقد أصبح الابن مستقلاً في عمله عن والده وأصبح الابن يعمل في قطاعات أخرى مثل الصناعة والبناء والتعليم والجيش...إلخ. وبالتالي أصبح مستقلاً اقتصادياً مما ساعده على تحقيق استقلالية قراراته. وبالإضافة إلى العامل الاقتصادي هناك العامل الاجتماعي المتمثل في التعليم. إذ توصلت بعض الدراسات إلى أن إتاحة فرص التعليم لأفراد العائلة أدت إلى زعزعة سلطة الأب وتم توزيع السلطة داخل الأسرة. نجد "بيترماس" يرى أنه كلما زاد تعليم الشخص كلما زاد ابتعاده عن التفكير النمطي في الحياة الأسرية، فلقد أدى التعليم إلى وعي الآباء والأبناء وكذلك الزوجة حول العلاقات الديمقراطية. (الضبع، 2005، ص141). وقد وجدنا من خلال دراستنا الميدانية أن جل المبحوثين ذوي المستوى التعليمي لهم علاقات ديمقراطية مع أفراد العائلة، حيث يجيب أحد المبحوثين (مستوى جامعي) بقوله: "نعم تشاركني زوجتي وأولادي في اتخاذ القرارات وأنا أحب أن

أعرف رأي كل واحد منهم ". ويجيب مبحوث آخر (مستوى جامعي): "أنا أحب أن أشرك زوجتي وأولادي في كل القرارات والذي يرونه صالحا أقوم به". أما بالنسبة للعامل الحضري فترى بعض الدراسات أن الأسر التي تعيش في الحضر تعرف نوعاً من المساواة في حين أن العلاقات الزوجية في الريف تحاصرها سطوة التقاليد التي تفرض التمييز بين الزوجين والتزام الزوجة بمعاملة الزوج من موقع أدنى. (الضبع، 2005، ص156). وهذا ما وجدناه في دراستنا الميدانية التي تمت مع عينة من الحضر وعينة من الريف، فالأب في الريف لا يزال محتفظا بمركزه ويتمتع بسلطة كبيرة ويتخذ القرارات الخاصة بالأسرة بمفرده، أما بالنسبة للحضر فنجد أن القرارات الخاصة بالعائلة فتتم بالمشورة بين كل أفراد الأسرة.

أخيرا ما يمكن التأكيد عليه حول العلاقات الأسرية هو أنه رغم حلول قيم المساواة والديمقراطية وإشراك الزوجة والأبناء في اتخاذ القرارات من قبل رب الأسرة داخل العائلة التلمسانية المعاصرة، فلا يزال الأب يحافظ على سلطته وهيبته ومكانته بين أفراد أسرته، هذه الأسرة التي لا يزال يسود فيها الاحترام والوقار والحشمة، خاصة اتجاه من هو أكبر سناً. وبالتالي فإنه رغم تأثير التغيرات الاجتماعية على نظام القيم الأسرية وحلول قيم جديدة، إلا أن هذا التأثير يبقى تأثيراً بطيء مقارنة مع التغيرات الاجتماعية الأسرية التي عرفتها الأسرة الغربية.

7. النظام القيمي الأسري وعلاقته بسيرورة التغير الاجتماعي:

7. 1. الأدوار والمراكز داخل الأسرة:

ترتكز الأسرة على العمليات الداخلية مثل التنشئة الاجتماعية والعلاقات الأسرية، كما أصبحت مرجعاً لكثير من الاتجاهات التي تهتم بتفاعل أدوار كل فرد داخل الأسرة. فالعادات والتقاليد تحدد أدوار كل من المرأة والرجل، فالمرأة ربة منزل ومربية أطفال، والرجل هو رب الأسرة والمسؤول عن تأمين دخلها. والسلطة داخل الأسرة الجزائرية في النظام التقليدي كانت ترتبط بالقيم والعادات والتقاليد وتستمد مشروعيتها من العرف السائد، و كان يتمتع بها كبار السن. وتعود السلطة العليا للأب والجد كبير العائلة وهو يعتبر القائد الروحي للجماعة العائلية، له مرتبة خاصة تسمح له بالحفاظ بواسطة نظام محكم على تماسك الجماعة، لكونه مسؤولاً عن الالتزام بالقواعد الأخلاقية السائدة من طرف نساء وأطفال عائلاتهم. (محمد، 2006، ص52)، فالأب هو الناقل للقوانين والعادات والأحكام التقليدية ويمثل السلطة الاقتصادية ويملك ويدبر شؤون الأسرة. (بوتفنوشت، 1984، ص65) ، فالمتتبع لهذه السلطة الأبوية يدرك بأنها كانت لا تتساهل في فرض نفسها على أفراد الأسرة لاحترام عادات وتقاليد الجيل القديم، بحيث كانت السلطة مركزية محصورة بيد الأب الذي له حق التصرف في كل شيء، حسب ما تقتضيه مصلحة الأسرة ومركزها الاجتماعي والاقتصادي ولا يحق لأي عضو آخر التدخل في ذلك. ونتيجة لعوامل عديدة أخذت سلطة الأب في الأسرة الجزائرية المعاصرة تتراجع، مما أدى إلى تغير المفاهيم السائدة عن الأسرة وخصائصها ووظائفها والعلاقات السائدة فيها، ومراكز الإدارة والسلطة فيها، وأصبح للأم والأبناء دوراً كبيراً فيها. وهذا ليس من قبيل الصدفة وإنما يعود لأسباب ثقافية واجتماعية. وهذا ما أكد عليه أغلبية المبحوثين سواء في الحضر أو الريف، فقد أجاب مبحوث (مكان الإقامة حضري): "نعم تغير دوري وسلطتي مقارنة مع والدي لأن أبي كان منفرداً بالسلطة ويحب كلمته هي التي تسري داخل الأسرة، أما أنا فسلطتي ودوري يقومان على الحوار المتبادل بين أفراد الأسرة والقرار لا يعود لي وحدي فقط." وأجاب مبحوث آخر(مكان الإقامة ريفي): "لقد تغير دوري وسلطتي مقارنة مع والدي لأن المصاريف زادت والمعيشة أصبحت غالية وأنا لا أستطيع أن أتصرف بمفردي خاصة في ضبط مصروف البيت يجب أن أستشير الزوجة في هذا الأمر" .إضافة إلى الدور الاقتصادي الذي دفع برب الأسرة لكي يتقاسم دوره وسلطته مع الزوجة، يوجد سبب ثقافي يتمثل في انتشار التعليم الذي لعب دوراً كبيراً في انحصار سلطة ودور الأب حيث أجاب أحد المبحوثين(مكان الإقامة حضري)

Volume: 4 Issue: 6

بقوله: "نعم تغير دوري وسلطتي مقارنة مع والدي لأن الأب كان غليظ الطبع ولم يكن متعلماً أو مثقفاً وكان يحتكر كل شيء، أما بالنسبة إلي فالزوجة تتقاسم معي كل الأدوار لأن التعليم يلعب دوراً كبيراً في إنارة عقل الإنسان، والمرأة من حقها أن تتمتع بنوع من السلطة داخل أسرتها". ومن خلال ما سبق نرى أن التعليم والمستوى الاقتصادي عاملان هامان في إفساح المجال أمام المرأة لتقاسم السلطة والمشاركة في اتخاذ القرارات. (عفاف، 2003، ص222). كما أن زيادة فرص التعليم أدت إلى انعكاسات على سلطة الأب وتوزيع السلطة داخل الأسرة. (رفيقة، 1997، ص56). وقد نجد أن الزوجة تشارك زوجها في التخطيط لميزانية البيت حيث أجاب مبحوث(مكان الإقامة حضري): "نعم تشاركني الزوجة في التخطيط لميزانية البيت لأني أعمل من الثامنة صباحاً حتى السادسة مساءً وهي ماكثة في البيت وبالتالي فهي التي تتصرف في نفقات البيت". كما أجاب مبحوث آخر(مكان الإقامة ريفي): "نعم تساعدني الزوجة في التخطيط لميزانية البيت لأني أغيب عن البيت لمدة أسبوع بغرض العمل وبشكل دوري والزوجة هي التي تقوم برعاية شؤون البيت ". ومن خلال إجابة المبحوثين نرى أن غياب الزوج قصد العمل وبشكل دوري أو مستمر، له تأثر على دور المرأة وسلطتها، فغياب الزوج عن البيت يجعلها تمارس استقلاليتها، وهذا يعني أدوار جديدة للأم وهامشية لدور الأب. (رفيقة، 1997، ص292).

نلاحظ أن الزوجة في الأسرة الجزائرية المعاصرة لم تعد مسخرة فقط لرعاية شؤون البيت وخدمة الزوج، وإنما أصبحت تتمتع بنوع من الحرية والمساواة مع الزوج وأصبحت تقاسمه المسؤولية الاقتصادية والاجتماعية للأسرة. ولكن رغم قبول الرجل لهذه الأدوار التي أصبحت تؤديها المرأة، إلا أن القيم الثقافية التي ترسخت على مر العصور جعلته يطابق بين دور المرأة كزوجة وكأم بينما ارتبط تصوره لدوره كزوج وكأب منفصلاً عن أدواره الاجتماعية الأخرى. وهذا ما أكد عليه أغلبية المبحوثين في عدم مساعدة الزوجة في الأعمال المنزلية سواء في الحضر أو الريف، حيث أجاب مبحوث (مكان الإقامة ريفي) بقوله: "لا أساعد الزوجة في الأعمال المنزلية لأني أنا أعمل خارج الدار وهي تعمل داخل الدار من تربية الأطفال ورعاية شؤون البيت وتوفير لوازمه". كما أجاب مبحوث آخر(مكان الإقامة حضري): "أنا لا أساعد زوجتي في الأعمال المنزلية لأن هذا من اختصاصها ولا يحق لي كرجل القيام بذلك".

من خلال ما سبق نرى أن القيم الثقافية التقليدية لها دور في تحديد الأدوار المتوقعة على أساس الجنس. فالأعمال المنزلية هي من خصوصية المرأة، فالزوجة عليها أن تطبخ الطعام وتغسل الملابس والصحون، وتنظف المنزل وترتب أثاثه وتهتم بالأبناء. وعلى الزوج أن يقوم بشراء وجلب الحاجات المنزلية الأسرية من السوق بنفسه. فالمجتمع يرى بأن الرجل تذله زوجته في عمل المنزل حين تجبره على القيام بأعمال لا تمس واجباته كزوج أو رجل. (عمر، 2004، ص77). وهذا ما تم التأكيد عليه من طرف المبحوثين حيث أجاب مبحوث(مكان الإقامة حضري): "نعم بقي هذا التحديد نفسه كما كان في أسرة الوالدين حسب الجنس لأن البنات والزوجة يعملن داخل البيت، وأنا والأولاد نعمل خارج البيت". وأجاب مبحوث آخر(مكان الإقامة ريفي): "نعم الدور يحدد حسب الجنس داخل الأسرة لأن من مهمة الزوجة والبنت العمل داخل البيت والزوج العمل خارج البيت".من خلال هذه التصريحات نرى أن الأسرة الجزائرية لا زالت محافظة على قيم المجتمع التقليدي الذي يحدد أبعاد وخصائص دور الزوج والزوجة بشكل واضح ولا يجيز للزوج أن يقوم بأعمال الزوجة، فلازالت الأسرة تقوم بنظام تقسيم عمل قائم على الاختلافات الجنسية، الذي بدوره يحدد الأدوار الاجتماعية الخاصة بالمرأة كدور البنت والأم والزوجة، وارتباطه (الدور) بالرجل كدور الأب و الولد والزوج فضلا عن تحديد مهام مستلزمات الدور لكلا الجنسين.

وخلاصة القول نرى أن التغير الذي أصاب الأسرة الجزائرية المعاصرة، قد انعكس على الأدوار بداخلها، حيث توزعت السلطة داخل الأسرة وهذا لأسباب اقتصادية واجتماعية وثقافية، جعلت الزوج داخل الأسرة يتقاسم سلطته مع الزوجة والأبناء .كما نجد تقدما نحو أنماط المساواة بين الجنسين أكثر مع تقسيم العمل بين الزوجين، إذ خرجت الزوجة من إطار علاقة السيطرة والخضوع،

واتجهت نحو علاقة المشاركة داخل الأسرة وذلك من خلال مساهمتها في تخطيط ميزانية البيت. فبالرغم من قبول الرجل لهذا الدور إلا أنه داخل الأسرة لا تزال تسود بعض القيم الثقافية التقليدية التي تحافظ على الاختلاف والتمايز بين الجنسين، باعتبار أن الزوجة هي المسؤولة عن تربية الأبناء ورعاية شؤون البيت، والزوج هو المسؤول عن إعالة الأسرة وتأمينها اقتصادياً عن طريق العمل خارج المنزل.

7. 2. دور العادات والتقاليد والقيم الدينية:

تلعب الأسرة في المجتمع دوراً أساسياً في تثبيت جذور الضبط الاجتماعي وذلك عن طريق التنشئة الاجتماعية، حيث يفرض على الفرد منذ نشأته الأولى عناصر الثقافة عن طريق عادات وتقاليد وقيم دينية مما يجعله ملتزماً التزاماً شديداً بكل عناصر هذه الثقافة. فلقد كانت الأسرة الجزائرية التقليدية محافظة على عاداتها وتقاليدها باعتبار أن العادات هي معيار أو قاعدة للسلوك الجمعي، وهي جزء هام من دستور الأسرة والمجتمع. (رشوان، 2004، ص185) أما التقاليد فهي عبارة عن طائفة من قواعد السلوك الخاصة بطريقة معينة أو طائفة اجتماعية أو بيئية محلية محدودة النطاق، وهي تنشأ من التراضي والاتفاق الجمعي على إجراءات وأوضاع معينة خاصة بالمجتمع الذي تنشأ فيه وتستمد منه قوتها. (الربيع، 2004، ص81) ، فمثلا عند اختيار الزوج أو الزوجة كان الزواج لا يتم بطريقة واحدة بالنسبة للبنات أو البنين، فكان الاختيار يتم بطريقة غير مباشرة عن طريق الأم والأب ولا يمنح للفرد الحرية في أن يختار الشريك. وبعد ذلك يتم الاتفاق بين الأسرتين وتقام مراسم الزواج دون أن يرى الزوج زوجته. وهذه المهمة في الأسرة التقليدية مهمة انضباطية عرفية توجه طاقة الفرد الجنسية حسب معايير الأسرة وليس نحو غريزة الفرد. وهذا التدخل المباشر من قبل الأسرة دون أخذ رأيه أو مراعاة رغبته هو بهدف تمثل المعايير الاجتماعية في المجتمع وتتم السيطرة على الغريزة الجنسية باسم الخبرة والمعرفة الاجتماعية. (عمر، 2004، ص59).

لكن بالنسبة للأسرة الجزائرية المعاصرة فيتم السماح للبنت باختيار زوجها سواء في الريف أو المدينة ويتعرف الشاب عليها ثم تأتي بعد ذلك موافقة الأسرتين لترسيم الزواج. ويلاحظ ذلك من خلال إجابة المبحوثين حيث أجاب مبحوث (مكان الإقامة حضري): "نعم أسمح لابنتي باختيار زوجها بشرط أن يكون ذو دين وعمل وشرف وأصل". وأجاب مبحوث آخر(مكان الإقامة ريفي): "نعم أسمح لابنتي باختيار زوجها بشرط أن يكون زوج قريب ومعروف من طرف أفراد الأسرة من أصل صالح وذا دين". فمن خلال الإجابتين نرى أن هذا لا يعني إعطاء الفتاة الحرية التامة في الاختيار، بل يجب توفر شروط ومعايير يفرضها الوالدان وتفرضها عادات وتقاليد المجتمع. كما أجاب مبحوث آخر(40 سنة) حيث قال: "نعم أسمح لها باختيار زوجها لكن لا أوافق أن تتعرف عليه قبل الزواج لأن الشرف في يدها ولا أسمح لها بتضييعه مهما حصل". وهذا ما أكد عليه مصطفى بوتفنوشت أن الشرف تم اكتسابه ويتعاظم مع الزمن عن طريق الانضمام الكامل إلى نظام القيم. (بوتفنوشت، 1984، ص53).

أما فيما يخص اللباس الجزائري فقد عرف تطوراً سريعاً بسبب تأثر المجتمع الجزائري بالثقافات الغربية. حيث اختفت مظاهر اللباس التي غالبا ما ميزت المجتمع الجزائري عن غيره من المجتمعات الغربية والعربية الأخرى. (الربيع، 2004، ص74) كالحايك والملاءة بالنسبة للمرأة التي كانت ترتديهما ابتداء من سن البلوغ وتم تعوضهما بالحجاب بمختلف نماذجه عند الفتيات والنساء الكبيرات السن. وهذا ما أكد عليه بعض المبحوثين حيث قال أحدهم (مكان الإقامة حضري): "لا أتدخل في نوع الملابس التي ترتديها الزوجة والبنات لهن الحرية لأن اللباس الذي يباع اليوم هو من منتجات الموضه". كما أجاب مبحوث آخر(مستوى التعليم ابتدائي):" لا أتدخل في نوع الملابس ولا أريد أن أعرف ماذا تلبس البنات لأن لباس اليوم هو نوع من الموضه بما في ذلك الحجاب". إلا أننا نجد بعض الأسر المعاصرة لا زالت محافظة على اللباس الجزائري التقليدي، حيث أجاب مبحوث(مكان الإقامة حضري):

Volume: 4 Issue: 6

"نعم أتدخل في نوع الملابس التي ترتديها الزوجة والبنات حتى تكون ألبسة محترمة ومحتشمة". كما أجاب مبحوث آخر(مكان الإقامة ريفي): "نعم أتدخل في نوع الملابس التي ترتيدها الزوجة والبنات حتى يحافظن على شرف العائلة ويحترمهن الناس".

من خلال ما تقدم نرى أنه إذا كانت المرأة محافظة وتتميز بقيمتها الأنثوية فإن الرجل هو الآخر يستفيد من ذلك الشرف، مما يعكس ووجود تآلف وتكامل بين المبادئ الأساسية للعائلة؛ تماسك عائلي؛ شرف عائلي؛ تدعيم القيم الأخلاقية الروحية المتمثلة في الاحترام والشرف. (بوتفنوشت، 1984، ص54).
كما تمثل القيم الاجتماعية لدى الأفراد أهمية بالغة في التأثير على اتجاهات وآراء الأفراد إزاء الأمور الحياتية اليومية. إذ نرى موافقة الزوج السماح لزوجته وبناته بالخروج عند الضرورة، سواء كان ذلك في الحضر أو الريف .على عكس ما كان سائداً في الأسرة الجزائرية التقليدية وهذا ما أكد عليه أغلبية المبحوثين في إجابتهم، حيث أجاب مبحوث (52 سنة): "نعم أسمح لابنتي وزوجتي بالخروج عند الضرورة لأن ابنتي تدرس في الجامعة وهي تخرج للدراسة وشراء مستلزماتها، أما الزوجة فتخرج لزيارة الأقارب والجيران".

لذلك تبدو القيم الروحية الأخلاقية المتمثلة في القيم الدينية ذات أهمية مقارنة بالقيم المادية، إلا أن الدين قديماً كان مختلطاً بالعرف، باعتبار أن العرف هو تلك العادات التي تتضمن درجة مرتفعة من الشعور بالصواب أو بالخطأ في طرق السلوك المختلفة. (مصلح، 2004، ص210). أما الدين يساعد على تكامل شخصيات الأفراد ويزودهم بإطار من القيم و المعايير التي تعتبر موجهات للسلوك. (مصلح، 2004، ص156) وهذا ما أكد عليه بعض المبحوثين حيث أجاب مبحوث (52 سنة): "نعم الدين وجد منذ القدم لكن تطبيق تعاليمه لم يكن دائما على صواب بل اختلط بالبدع والخرافات والشعوذة". كما أجاب مبحوث آخر(مستوى التعليمي ثانوي): "قديما كان العرف مختلطاً بالدين لم تكن الأسر تعرف الكثير من الأمور الدينية، أما حديثاً فإن الناس أصبحوا متأثرين بالدين وذلك من خلال مشاهدتهم للقنوات الدينية التي تعرض برامج دينية إضافة إلى الكتب الدينية". كما أجاب مبحوث آخر(مكان الإقامة حضري): "نعم لايزال يوجد تأثير القيم الدينية داخل الأسرة الجزائرية المعاصرة، الذي يمكن ملاحظته من خلال احتفال الأسرة بالمناسبات والأعياد الدينية، مع وجود احترام للقيم الأخلاقية الإسلامية".

من خلال إجابة المبحوثين نرى أن هناك تأثير للقيم الدينية داخل الأسرة الجزائرية، فالأسرة لا تزال تتبنى الأخلاق الروحية الإسلامية التي تشكل إحدى عناصر هويتها رغم تأثرها بقيم الحداثة الغربية وإفرازات التكنولوجيا المعاصرة. ومن هنا يبدو أن تطور الأسرة الجزائرية المعاصرة يسير تحت ضغط اجتماعي مزدوج باحترام التقاليد والتطلع إلى التحديث، وهذا ما يسميه مصطفى بوتفنوشت جدلية التقليدي والعصري. (بوتفنوشت، 1984، ص232) وهذا ما أكد عليه المبحوثين من خلال إجابتهم أثناء الدراسة الميدانية حيث أجاب أحدهم (مكان الإقامة حضري):"نحن جيل واحد إلى حد ما سوى وجود بعض الاختلافات السلوكية التي أحدثتها التكنولوجيا". كما أجاب مبحوث آخر(42 سنة):"الجيل القديم جيل محافظ محترم لعادات وتقاليد الأجداد الذين كانت حياتهم متزنة ومتضامنين رغم أن التعليم كان شبه منعدم، على عكس جيل الأبناء الذي نرى أنه جيل قل فيه الاحترام لتلك العادات والتقاليد وذلك من خلال تطور وسائل الإعلام والاتصال، وهو جيل متأثر بالثقافة الغربية".

أخيرا نرى أن الأسرة الجزائرية المعاصرة، لا تزال تحافظ على بعض العادات والتقاليد والقيم الدينية التي تم توارثها عبر الأجيال، إلا أن هناك بعض القيم التي تم تبنيها من قبل أفراد الأسرة كحرية اختيار الزوجة أو الزوج واختيار نوع اللباس وبعض القيم الأخرى التي نتجت عن احتكاك المجتمع الجزائري بالثقافة الغربية وتأثره بمنتجات التكنولوجيا المعاصرة، وطبعا هذا الواقع يعتبر كمؤشر عن اتجاه المجتمع نحو تغير اجتماعي بنيوي، أثر بشكل كبير على النظام القيمي للأسرة الجزائرية.

8. خاتمة:

التغير الاجتماعي ظاهرة أساسية تتميز بها الحياة الاجتماعية، وهو يشير إلى كل التحولات التي يشهدها المجتمع ويحدث نتيجة لعوامل متعددة ومتنوعة.

والمجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات المعاصرة شهد تغيرات مست مختلف مجالات الحياة ومظاهرها وانعكست نتائجها على بناء المجتمع بهياكله عموماً ومؤسساته الاجتماعية خصوصاً.

ومن بين هذه المؤسسات الاجتماعية الأسرة إذ تعتبر الخلية الأولى التي يقوم عليها البناء الاجتماعي. وقد عرفت هذه المؤسسة تطورات من الناحية البنائية والوظيفية مع تطور الزمن، وأصبحت تشهد اختلافات في وظائفها في الحاضر مقارنة بما كانت عليه في الماضي.

لقد شهدت الأسرة الجزائرية التقليدية بعض التطورات من حيث البناء والوظيفة. إذ تحولت من أسرة ممتدة إلى أسرة نووية، لكن رغم ذلك بقيت هذه الأسرة النووية أسرة مصغرة غير انعزالية، أي غير مستقلة عاطفياً واجتماعياً عن الأسرة الأصلية. وتبعاً لذلك تغيرت مكانة المرأة ودورها داخل الأسرة، حيث أصبح لها الحق في الخروج إلى التعليم والعمل، لكن هذا لا يعني تخليها عن دورها الأصلي داخل الأسرة كونها زوجة أو ربة بيت. وبالنسبة للعلاقات الأسرية وتوزيع السلطة، فقد عرفت بعض التحولات حيث أصبحت تقوم على المشورة، فلا يزال الرجل باعتباره رب الأسرة يحافظ على سلطته ومكانته ولا تزال بعض القيم التقليدية تفرض وجودها.

أما عن علاقة التغير الاجتماعي بنظام القيم الأسرية داخل المجتمع الجزائري، هو أنه رغم أن هذا المجتمع قد شهد تغيرات اجتماعية سريعة، إلا أن الأسرة الجزائرية المعاصرة لا تزال تحافظ على قيم وعادات وتقاليد السلف مثل تقاليد الزواج وبعض القيم الدينية مثل الاحتفال بالمناسبات والأعياد الدينية. كما أنه ورغم بعض التحولات التي أصبحت تشهدها هذه الأسرة، إلا أنها تعتبر تغيرات بطيئة مقارنة بالتغير الاجتماعي الذي يشهده المجتمع الجزائري بشكل عام.

Volume: 4 Issue: 6

قائمة المراجع:

أحمد محمد عبد الحميد رشوان. (2004). *علم اجتماع التنظيم*. الاسكندرية: مؤسسة الشباب الجامعية للنشر والطبع.

الحسن محمد إحسان. (2005). *علم الاجتماع العائلي*. عمان: دار وائل.

الصالح مصلح. (2004). *الضبط الاجتماعي*. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

الوزارة المنتدبة لرئيس الحكومة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة. (2004). *المرأة الجزائرية على عتبة الألفية الجديدة*. الجزائر: رسالة الأسرة العدد 1.

حبيب عبد السلام سعد. (2005). *المجتمع العربي الحديث*. مصر: مكتبة النهضة المصرية للنشر والتوزيع.

حبيب عبد السلام سعد. (2005). *المجتمع العربي الحديث*. مصر: مكتبة النهضة المصرية للنشر والتوزيع.

حميد خروف وجصاص الربيع. (2004). *مجلة علم الاجتماع الثقافي منشورات جامعة منتوري قسنطينة* .

سليم محمود رفيقة. (1997). *المرأة مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل*. عمان: دار الأمين.

عبد الرؤوف الضبع. (2005). *علم الاجتماع العائلي*. الاسكندرية: دار وفا لدنيا الطباعة والنشر.

عمار بوحوش ومحمد محمود الذبيات. (1995). *مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

محمد أحمد بيومي وناصر عبد العليم عفاف. (2003). *علم الاجتماع العائلي*. الأزاريطة: دار المعرفة الجامعية.

محمد كمال المغربي. (1995). *السلوك التنظيمي (مفاهيم وأسس)*. عمان: دار الفكر.

محمدي سيدي محمد. (2006). التغير الاجتماعي والهوية (الديناميات الاسرية في الجزائر: مسألة الأسرة النووية). وهران الجزائر، قسم علم الاجتماع جامعة وهران، الجزائر: مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة.

مصطفى بوتفنوشت. (1984). *العائلة الجزائرية (التطور والخصائص الحديثة)*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

مصطفى عوفي. (2003). *مجلة العلوم الانسانية جامعة منتوري قسنطينة العدد 19* .

معن خليل عمر. (2004). *علم اجتماع الأسرة*. عمان: دار الشروق.

مهدي زويلف وتحسين الطراونة. (1998). *منهجية البحث العلمي*. عمان: دار الفكر.